

المملكة المغربية



كلمة السيد محمد بنشعبون

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

أمام مجلسي البرلمان

بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة

2020

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلٰی أَشْرَفِ الْمُرْسَلِیْنَ

السید رئیس مجلس النواب؛  
السید رئیس مجلس المستشارین؛  
السید رئیس الحكومة؛  
السید وزیر الدولة؛  
السيدات والسادة الوزراء؛  
السيدات والسادة البرلمانیون المحترمون؛

يُشَرِّفُنِي أَنْ أَقْفَ أَمَامَ مَجْلِسِيكُمْ الْمُوقِرِينَ لِتَقْدِيمِ مَشْرُوعِ قَانُونِ الْمَالِيَةِ لِسَنَةِ  
2020.

وقبل الشروع في بسط مضامين هذا المشروع، لابد أن أقف عند الرسائل  
المتعددة والوجیهة التي جاءت في الخطاب الملكية السامية لعيد العرش المجید  
وذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة وافتتاح السنة التشريعية.

فقد حدّد جلاله الملك حفظه الله مقومات ومعالم المرحلة الجديدة التي يجب  
أن تنخرط فيها بلادنا. وهي مرحلة حافلة بالتحديات والرهانات الاقتصادية  
والاجتماعية التي تساءلنا جميعا حكومة وبرلمانا وقطاعا خاصا وكل القوى الحية  
ببلادنا، من أجل التعبئة والانكباب بكل مسؤولية على إيجاد الحلول التي  
تعيق التنمية ببلادنا، والمساهمة الفاعلة في بلورة نموذج تنموي يكون أكثر  
حرصا على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وإذ تُعَيِّرُ الحكومة بكل مكوناتها عن اعتزازها بالثقة المولوية السامية، فإنها تؤكد في نفس الوقت عزمها على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2020 منطلقاً للتأسيس لمرحلة جديدة تنبني على توطيد الثقة ورفع رهان العدالة الاجتماعية والمجالية، وتحفيز المبادرة الخاصة، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المُنتِج والمُحدث لفرص الشغل.

وهذه كلها تحديات ورهانات، تُحِرُّصُ الحكومة على التفاعل والتجاوب السريع معها من منطلق إيمانها، من جهة، بأن بلادنا حققت مكتسبات كبيرة في مسارها التنموي، يجب الحفاظ عليها وترصيدها، ومن جهة أخرى، بأنه وبالرغم مما حققته بلادنا من إنجازات، فلا زالت تعترض تقدمها مجموعة من العوائق والتحديات.

ومن هذا المنطلق، فلا بد من إيجاد الحلول وتقديم البدائل الممكنة لتجاوز المعوقات التي تتحول دون إدماج الفئات والمناطق الهشة والفقيرة في التنمية، وحلّ معضلة بطالة الشباب، وضمان انبثاق طبقة وسطى تضمن التوازن المجتمعي لبلادنا. وهذا كله لا يمكن أن يتحقق إلا بمجهود جماعي للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، عبر إعطاء الأولوية لمصلحة الوطن والمواطنين، وتجسيد معاني التعبئة والتلاحم التي ميزت كل مكونات الشعب المغربي على مر التاريخ وجعلت من بلادنا نموذجاً في المنطقة على مستوى استقراره، وأمنه، ومساره الديمقراطي، وانفتاحه، وتنميته. والرهان اليوم هو أن نعطي نفساً جديداً لهذا النموذج وأن نؤسس لمرحلة جديدة شعارها المسؤولية

والإقلاع الشامل كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله، وذلك حتى تتمكن من الحفاظ على التميُّز الذي جعل بلادنا تقف سدًّا منيعا أمام كل المتربصين باستقرارها ووحدتها الترابية.

وبهذه المناسبة، لا بد أن أتوة من جديد بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها، وبتجندها الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

أيها السيدات والسادة،

إن الظرفية الاقتصادية العالمية لاتزال موسومةً بالهشاشة ولم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار، خاصة بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا. فقد راجع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر منتصف هذا الشهر، توقعاته بخصوص النمو العالمي لسنة 2019، حيث لن يتجاوز معدل النمو 3%، مسجلا أضعف وتيرة نمو منذ الأزمة المالية العالمية. كما لن يتجاوز النمو 1,2% بمنطقة الأورو مقابل 1,9% سنة 2018.

وقد راجع الصندوق كذلك توقعاته بخصوص النمو العالمي لسنة 2020، حيث لن يتجاوز معدل النمو 3,4%.

ويرجع ذلك بالأساس إلى تصاعد التوترات التجارية، واستمرار عدم اليقين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتوترات الجيوسياسية

المتصاعدة، وتراجع الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية على مستوى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة.

ورغم هذه الظرفية، فقد سجّلت جُلُّ المؤشرات الماكرو اقتصادية الوطنية تحسنا خلال النصف الأول من سنة 2019، حيث واصلت الأنشطة غير الفلاحية ديناميتها مسجلة نموا بـ 3,6% مقابل 3,5% خلال الفصل الأول من سنة 2018، مع تحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني، وتراجع معدل التضخم لينحصر في 0,1%، وانخفاض معدل البطالة بـ 1,2 نقطة.

وبخصوص تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية، فقد تحملت ميزانية الدولة الأثر المالي للحوار الاجتماعي الذي خُصِّصت له اعتمادات مالية تُقدر بـ 5,3 مليار درهم ضمن مبلغ إجمالي يناهز 14,2 مليار درهم موزع على ثلاث سنوات. ورغم ذلك، فمن المنتظر أن تُمكن الإجراءات الجديدة المتخذة خلال هذه السنة من التحكم في عجز الميزانية في حدود 3,5% مقابل 3,7% سنة 2018. وتتعلق هذه الإجراءات أساسا بالخصوصية وتفعيل التمويلات المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية، وتعبئة الموارد الجبائية وغير الجبائية، وضبط النفقات. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة خاصة الى تغطية أسعار الغاز البوتان لأول مرة من طرف الحكومة مما سيمكن من التحكم في نفقات صندوق المقاصة.

وقد لقيت هذه الإجراءات، صدى طيباً لدى منظمات التنقيط الدولية وخاصة "Standards and Poors"، التي حسنت مؤخراً آفاق تصنيف المغرب من سلبي إلى مُستقر، مع تأكيد وضعه في درجة الاستثمار.

أيها السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد، بأن آثار التقدم والمنجزات التي تم تحقيقها خلال العقد الأخيرين، لم تشمل بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي. ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى.

لذا وجب إيلاء أهمية خاصة للنهوض بالسياسات الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، والتجاوب مع الانشغالات الملحة للمواطنين. وهذا ما حرصت على تفعيله الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، حيث أولت اهتماماً خاصاً لمواصلة دعم السياسات الاجتماعية، وتقليص الفوارق وإرساء آليات الحماية الاجتماعية.

ومن منطلق إيمانها بأن تحقيق هذه الأولويات الاجتماعية يحتاج إلى تمويل مستمر ومستدام، ستحرص الحكومة، في إطار هذا المشروع، على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولات خصوصاً الصغرى منها والمتوسطة، بما يمكن من رفع وتيرة النمو الاقتصادي باعتباره مدخلاً أساسياً لإنتاج الثروة وإيجاد فرص الشغل.

وبناء على ذلك، فقد تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع:

1. مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛
2. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية؛
3. تعزيز الثقة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاول.

فعلى مستوى دعم القطاعات الاجتماعية، سئطي الحكومة الأولوية لتنزيل القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين باعتباره مُرْتَكِزاً لتقليص الفوارق وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص، وعاملاً حاسماً في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل خاصة فيما يرتبط بتطوير الحس المقاولاتي، وإذكاء روح المبادرة لدى التلاميذ في جميع مستويات وأسلوك التعليم والتكوين، وتعميم إحداث المسارات المهنية وتعزيز تملك اللغات.

كما سئولي الحكومة اهتماماً خاصاً لتفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المقدمة أمام جلالة الملك حفظه الله، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدن الكفاءات والمهن، وتحديث المناهج التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدرج، وتطوير المهارات وروح المقاول في جميع التكوينات، وخاصة بالنسبة للشباب المنتمين للقطاع الغير مهيكّل، والذي يقطنون بهوامش المدن والمناطق القروية.

وتعتزم الحكومة مواصلة تفعيل مخطط "الصحة 2025" الذي يهدف لتحسين الولوج للخدمات الطبية والأدوية، وذلك عبر مواصلة بناء وتجهيز المراكز

الاستشفائية الجامعية، ومواصلة برنامج تأهيل البنايات والتجهيزات الاستشفائية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، ودعم البرامج الصحية الموجهة بالأساس للأمهات والأطفال في العالم القروي والأحياء الهامشية.

وقد خصّص مشروع قانون المالية لسنة 2020 ما مجموعه 91 مليار درهم لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والصحة. موازاة مع إحداث 20.000 منصب مالي موزعة كالتالي: 4.000 منصب لقطاع الصحة، وما يفوق 16.000 منصب مالي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، منها 15.000 لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وبلغت المؤشرات، تُمثل الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، ما يناهز 30% من الميزانية العامة للدولة دون احتساب الدين، وتُمثل المناصب المالية المخصصة لها 46% من مجموع المناصب المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020 والتي بلغت في المجموع 43.676 منصبا ماليا بما في ذلك المناصب المفتوحة لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2020، تدبيرا هاما موجها بالأساس للقطاع الصحي عبر تمكين المواطنين من الحصول على اللقاحات الكافية. وينص هذا التدبير على إعفاء اللقاحات من الضريبة على القيمة المضافة.



ومما لا شك فيه أن الفنون والثقافة بشكل عام والرياضة، تُعتبر مرتكزات أساسية لبناء مرجعيات مشتركة، ورافعات داعمة لتقوية التماسك الوطني والقيم الإنسانية المشتركة للأجيال المستقبلية.

ومن هذا المنطلق، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2020، تدبيرين ينصان على ما يلي:

1. تخفيض سعر الضريبة على القيمة المضافة من 20% إلى 10%، على عمليات بيع تذاكر الولوج للمتاحف وقاعات السينما والمسرح؛
2. مواكبة تحويل الجمعيات الرياضية إلى شركات من خلال تحفيّزات ضريبية.

السيدات والسادة،

إذا كانت الحكومة حريصة على توفير الدعم المالي والبشري للقطاعات الاجتماعية، فهي حريصة كذلك على ضمان الحكامة الجيدة في تدبير هذه الإمكانيات من أجل تحقيق الأثر المتوخى على مستوى تحسين ولوج المواطنين للخدمات الصحية واستفادة أبنائهم من التعليم الجيد الذي يمكنهم من الانخراط في المسار التنموي لبلادهم.

وقد حرصت الحكومة بالموازاة مع ذلك على تخصيص ما يناهز 18 مليار درهم من أجل تقليص الفوارق مجاليا واجتماعيا في الولوج للصحة والتعليم وكل الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي هذا الإطار تم إيلاء أهمية خاصة لتعميم التغطية الصحية عبر تخصيص 1,7 مليار درهم لبرنامج المساعدة الطبية

"RAMED"، موازاة مع بداية تفعيل التأمين الصحي للمستقلين، وتوسيع التغطية الصحية الإلزامية للطلبة. كما تم تخصيص ما يفوق 3,5 مليار درهم في إطار تعزيز الدعم الاجتماعي للتدريس بهدف تجاوز المعوقات التي تحول دون تدرس أبناء الفئات المعوزة أو تتسبب في انقطاعهم عن الدراسة، وخاصة بالعالم القروي. هذا، فضلا عن تخصيص 2,2 مليار درهم لدعم المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفق التوجه الجديد لبرامجها التي تهدف إلى إطلاق جيل جديد من المبادرات المديرة للدخل ولفرص الشغل بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتقليص هذه الفوارق، عبر تخصيص ما قدره 7,4 مليار درهم ما بين اعتمادات الأداء والالتزام، مع اتخاذ كافة التدابير من أجل تعزيز نجاعة وفعالية هذا البرنامج.

ووفق نفس الرؤية، خصصت الحكومة ما يناهز 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة، وذلك من خلال تنزيل التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي التي يبلغ أثرها المالي الذي تتحمله الميزانية العامة للدولة برسم 2020 ما مجموعه 11,3 مليار درهم، فضلا عن تخصيص 14,6 مليار درهم لصندوق المقاصة في إطار مواصلة دعم غاز البوتان والسكر والدقيق.

هذا، موازاة مع تحسين استهداف المواطنين في وضعية هشاشة والتطوير التدريجي للمساعدات المباشرة لفائدتهم، حيث تم تخصيص 630 مليون درهم لدعم الأرامل، و200 مليون درهم لمساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك حفظه الله أكثر من مرة في خطاباته الأخيرة على إشكالية توزيع الثروة، وضرورة تقليص التفاوتات بين كل الفئات والمجالات.

وما من شك بأن صياغة أي تصور أو رؤية لنموذجنا التنموي في المستقبل، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستجابة وملاءمة كل السياسات العمومية لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة، وكل جهة، وكل فئة وخاصة الفئات الهشة والفقيرة.

ومن هذا المنطلق، تُولي الحكومة أولوية قصوى لتسريع تنزيل الجهوية باعتبارها رافعة لتغيير هياكل الدولة، وتحسين الحكامة الترابية، ورافدا أساسيا لمعالجة الفوارق المجالية، وتحقيق التوازن المنشود بين المجهود التنموي العام وبين خصوصية كل جهة.

وفي هذا الإطار، سَيِّمُ رصد ما مجموعه 9,6 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020 بزيادة 1 مليار درهم مقارنة مع سنة 2019، سيتم تحويلها للجهات في إطار مواكبتها لممارسة اختصاصاتها الذاتية والاضطلاع بأدوارها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي.

وسيتم تخصيص 10% من هذه الاعتمادات لفائدة صندوق التضامن بين الجهات، في إطار التقليل التدريجي للتفاوتات بين الجهات.

كما سيتم إعطاء الأولوية لتفعيل آلية التعاقد بين الدولة والجهات عبر مواكبتها في إعداد برامجها المتعلقة بالتنمية الجهوية، وتفعيلها في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات، ومواصلة المشاورات مع كافة الشركاء لتمكين الجهة من ممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشاركة.

وما من شك في أن برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2016-2021، الذي تم توقيع الاتفاقيات الخاصة به أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في نونبر 2015 وفبراير 2016، يُشكل نموذجا رائدا على مستوى التنمية الجهوية المندجة التي تتظافر فيها مجهودات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

وقد تم في إطار هذا البرنامج إنجاز 87 مشروعا بغلاف مالي يبلغ 7 ملايين درهم، في حين يوجد حوالي 305 مشروعا طور الإنجاز بغلاف مالي يقدر بـ 48 مليار درهم. وستعرف سنة 2020، إطلاق مشاريع هامة كميناء الداخلة المتوسطي بغلاف مالي إجمالي يبلغ 10 ملايين درهم، والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون بغلاف مالي يقدر بـ 1,2 مليار درهم، إلى جانب المشاريع المندجة للطاقة الريحية بكل من تيسكراد وبوجدور بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 6,8 مليار درهم.

وفي إطار مواكبة تنزيل الورش الاستراتيجي للجهوية، سيتم العمل على التفعيل السريع لميثاق اللاتمركز الإداري خاصة فيما يخص نقل الاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية والموارد البشرية والمادية إلى المصالح اللامركزية.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش للسنة الماضية، بأن أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني. وبأن المقاول المنتجة تحتاج اليوم، إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب.

ومن هذا المنطلق، يُولي هذا المشروع أهمية خاصة لإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاول و خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، من أجل تشجيعها على تشغيل الشباب.

كما قال جلالاته في خطاب العرش لهذه السنة بـ "أن المرحلة الجديدة، التي نحن مقبلون عليها، حافلة بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية، التي يتعين كسبها؛ وفي مقدمتها أولا رهان الثقة".

ولكسب رهان الثقة سواء بالنسبة للمقاوله أو المستثمرين بشكل عام فقد تم اقتراح مجموعة من التدابير في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020. وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

1. التسوية الطوعية برسم الموجودات المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية من قبل الأشخاص الذاتيين الذين أدخلوا بالتزاماتهم الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

2. التسوية التلقائية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة الذين لم يقوموا في السابق بالإدلاء بالإقرار السنوي برسم الدخل العقارية.

3. منح الملمزمين بصفة انتقالية إمكانية تسوية وضعيتهم الجبائية من خلال الإدلاء بإقرار تصحيحي تلقائي بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، وذلك برسم السنوات المحاسبية 2016 و2017 و2018.

4. إحداث إطار قانوني لمسطرة شفوية تتم من خلالها المواجهة بين الإدارة والملمزم الخاضع لمسطرة فحص المحاسبة، وذلك في إطار تعزيز الضمانات المخولة للملمزمين. وينص هذا التدبير على عقد اجتماع مع الملمزم بعد اختتام أشغال فحص المحاسبة، وقبل تبليغ هذا الأخير بالتعديل الضريبي.

5. توسيع نطاق تطبيق طلبات الاستشارة الضريبية المسبقة، وذلك لتوضيح الرؤية للمستثمرين، وتمكينهم من توجيه طاقاتهم لتنمية مشاريعهم.

6. التسوية الطوعية برسم الممتلكات أو الموجودات المحتفظ بها خارج المغرب من قبل الأشخاص الذين أدخلوا بالتزاماتهم تجاه مكتب الصرف.

وتجدر الإشارة هنا إلى توقيع المغرب بتاريخ 25 يونيو 2019 للاتفاقية متعددة الأطراف بغرض التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE. وستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2021، مما يعني أن سنة 2020 ستشكل آخر فرصة للمغاربة من أجل التصريح بممتلكاتهم وموجوداتهم النقدية المنشأة بالخارج، وتسوية وضعيتهم فيما يرتبط بقوانين الصرف والالتزامات الضريبية. وبالمقابل ستعمل الحكومة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تبسيط المساطر المتعلقة بالصرف وإحداث الحسابات البنكية بالعملة الصعبة.

وتتوخى هذه التدابير على المدى القصير، تمكين الملتزمين من التسوية التلقائية لوضعيتهم تجاه إدارة الضرائب ومكتب الصرف. وعلى المدى البعيد تأسيس استراتيجية مبنية على الانخراط الطوعي في الأداء التلقائي للضرائب باعتماد البعد التواصلي في التعريف بدور الضريبة، والعمل على تحسين أدائهم لواجباتهم باعتماد أولوية أسلوب التنبيه والإرشاد قبل اللجوء إلى الأسلوب الجزري.

وتكتسي هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة أهمية قصوى في إطار التنزيل التدريجي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي ساهم فيها مختلف الفاعلين وساهمتم فيها كذلك بمقترحاتكم القيمة.

وفي هذا الإطار، أؤكد لكم بأن الحكومة عازمة على تنزيل توصيات هذه المناظرة في إطار التعاون مع مؤسستكم الموقرة ومع مختلف الفاعلين. ويأتي على رأس الأولويات إخراج القانون الإطار، الذي سيحدد التوجهات الاستراتيجية لإصلاح ضريبي يستجيب لانتظارات عالم الأعمال والمُلتزمين بشكل عام في إطار احترام المبادئ العالمية للحكامة الضريبية، ويمكن من ضمان تناسق مقتضيات المنظومة الضريبية، والرفع من مردوديتها، وجعلها أداة لبناء علاقات الثقة مع المواطن ومع القطاع الخاص لتحفيزه على الانخراط في المجهود الاستثماري العام للدولة.

ويعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2020، المرحلة الأولى لتنزيل بعض مضامين القانون الإطار المنبثقة من توصيات المناظرة، والتي تتوخى الوصول إلى صدقية الإقرارات التي يودعها الملتزمون من جهة، وتطوير العمل الإداري من جهة أخرى خصوصا على مستوى جودة عملية المراقبة الضريبية التي تعتبر أكبر ضمانة لتقوية الثقة بين الإدارة والمُلتزمين.

وفي هذا الصدد، يقترح مشروع قانون المالية مجموعة من التدابير الرامية لدعم الاستثمار وتخفيف الضغط الضريبي على المقاولات، وخاصة تخفيض السعر الهامشي للضريبة على الشركات الصناعية من 31% إلى 28% برسم رقم معاملاتهما المحلي، موازاة مع تخفيض السعر الحالي للحد الأدنى للضريبة من 0,75% إلى 0,50%.



كما ستم مواصلة تفعيل الإصلاحات الرامية لتحسين مناخ الأعمال التي كان لها أثر كبير في تحسين ترتيب المغرب في تقارير السنوات الأخيرة "الممارسة الأعمال للبنك الدولي" (*Doing Business*). هذا موازاة مع العمل على إخراج الميثاق الجديد للاستثمار، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

وسيتم إيلاء أهمية قصوى لإصلاح الإدارة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك من خلال إخراج القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية خاصة فيما يتعلق بتحديد الآجال القصوى لرد الإدارة على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل هذه الآجال، يعد بمثابة موافقة من قبلها.

وستولي الحكومة عناية خاصة لدعم المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، من خلال مواصلة التدابير الرامية لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم خلال السنوات الماضية وتسريع آجال استرجاع هذه الضريبة، وتقليل آجال الأداء، وتحسين الوُجُوح للتمويل.

وقد تم وضع إطار مرجعي يُمكن المقاولات المبتدئة، والصغيرة والمتوسطة، من التعرف على كل آليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارتها، موازاة مع إصلاح هذه الآليات والرفع من نجاعتها وتبسيط مساطرها. وفي هذا الصدد تمت المصادقة من طرف الحكومة على مشروع قانون التمويلات التعاونية "Crowdfunding".

وتفعيلا للتوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، سيتم إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يُسمى "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" تُرصد له 6 ملايين درهم على مدى 3 سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبنك.

وسيُخصَّص هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، وكذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، وتمكين العاملين في القطاع غير المنظم من الاندماج المهني والاقتصادي.

وموازاة مع كل هذه التدابير والمجهودات لدعم القطاع الخاص، ستواصل الحكومة المجهود الإرادي لدعم الاستثمار العمومي الذي ستسجّل الاعتمادات المخصصة له ارتفاعا بـ 3 ملايين درهم ليبلغ 198 مليار درهم.

وفي هذا الإطار، سيتم توطيد وتوسيع الشراكة المؤسساتية التي شرعت الحكومة في بلورتها هذه السنة، من خلال تطوير آليات جديدة ومبتكرة لتمويل المشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار الميزانية العامة للدولة. ويندرج ذلك في إطار تفعيل مقاربة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية بشكل عام، تنبني على النجاعة وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، تمت مراجعة الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع اللجوء إلى هذا النوع من الشراكات

في تمويل المشاريع الاستثمارية للدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية. ويوجد مشروع القانون المعني طَوَّرَ مسطرة المصادقة لدى مؤسستكم الموقرة.

كما تعترم الحكومة إطلاق إصلاح هيكلي للمؤسسات والمقاولات العمومية بما يمكنها من المساهمة بشكل فعال في دعم دينامية النمو وخلق فرص الشغل. هذا موازاة مع مواصلة تنزيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وتكريس الترابط بين نجاعة الأداء ومبادئ التقييم والمحاسبة. وفي هذا الإطار، ستميز سنة 2020 بدخول مجموعة من المقتضيات حيز التنفيذ، ويتعلق الأمر بـ

1. إدراج مساهمات الدولة في التقاعد وأنظمة الاحتياط الاجتماعي ضمن نفقات الموظفين؛

2. تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون؛

3. إعداد التقرير السنوي حول نجاعة الأداء الذي يلخص التقارير المعدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات؛

4. إعداد تقرير افتتاح نجاعة الأداء من طرف المفتشية العامة للمالية.

السيدات والسادة،

لقد بذلت بلادنا في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة للمحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية، لكن يبقى تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي لبلادنا

والحفاظ على هذه التوازنات محفوفًا بمجموعة من المخاطر تكمن أساسًا في تباطؤ النمو العالمي وتقلبات أسعار الطاقة بالنظر للمخاطر الجيوسياسية القائمة. كما تنضاف إلى هذه المخاطر، كلفة تحمل أعباء مالية إضافية مرتبطة أساسًا بتفعيل مضامين الحوار الاجتماعي، وتحمل نفقات المقاصة، والتحويلات المالية لفائدة الجهات، والكلفة المالية لإصلاح أنظمة التقاعد، ومواكبة مختلف الأوراش الإصلاحية والاستراتيجيات القطاعية.

وسينتج عن كل هذه الالتزامات المالية تزايدًا لحاجيات تمويل الخزينة برسم سنة 2019 بما يناهز 16 مليار درهم، وهو ما يتطلب توفير موارد إضافية من أجل التحكم في مستوى عجز الخزينة.

وفي ظل هذه الوضعية، فقد حرصنا على اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازنات المالية من خلال:

1. التحكم في النفقات المرتبطة بالسير العادي للإدارة من خلال تقليص هذه النفقات بـ 1 مليار درهم؛
2. اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية مع القطاع الخاص والتدبير النشط لأموال الدولة والمؤسسات العمومية، ما سيمكن من تعبئة 12 مليار درهم؛
3. مواصلة عمليات الخصخصة التي ستمكن من تحصيل 3 ملايين درهم.

كما ستعمل الحكومة على تكثيف الجهود على مستوى تعبئة الموارد الجبائية عبر تقوية المراقبة وتقليص النفقات الجبائية.

ومن المنتظر أن تمكن هذه التدابير من تقليص عجز الخزينة من 4,8% إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام.

إلا أنه لا بد من التأكيد بأن مواصلة التحكم في عجز الميزانية وتقليص المديونية فيما يلي من السنوات، يقتضي التفعيل السريع للإصلاحات الهيكلية لأنظمة التقاعد والمقاصة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وبصفة عامة، تتوخى الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2020 تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3,7%، مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2% وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3,5%.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف، الإسراع، بتعاون مع مؤسستكم المحترمة وموازاة مع قانون المالية، بإخراج عدد كبير من القوانين المتعلقة أساسا بـ:

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- ميثاق المرافق العمومية؛
- عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- التمويلات التعاونية. Crowdfunding.

السيدات والسادة،

تلكم كانت أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2020 الموجهة بالأساس لدعم البرامج الاجتماعية، وتقليص الفوارق، وتسريع تنزيل الجهوية، وتحفيز الاستثمار ودعم المقاوله عبر اتخاذ مجموعة من التدابير لاستعادة الثقة ومواكبة الشركات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاوله الذاتية، وتمكين الشباب من إطلاق مشاريعهم والاستفادة من كل فرص الاندماج المهني والاقتصادي.

وموازاة مع انكبابها على هذه الأوراش المستعجلة في إطار الاستجابة لانشغالات المواطنين، فإن الحكومة عاقدة العزم على المساهمة الفاعلة في تجسيد رؤية جلاله الملك حفظه الله بتمكين المغرب من نموذج كفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم، وثرهين في ذلك على إعادة الثقة، وتشد الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع، واستحضار الروح الوطنية الصادقة وقيم التضامن التي لطلما تشعب بها المغاربة عبر التاريخ، من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص الفوارق وتوفير الشغل للشباب.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتباً بقدرة الحكومة على وضع مخططات مضبوطة، تضمن التحضير الجيد، والتنفيذ الدقيق، والتتبع المستمر، لمختلف القرارات والمشاريع، كما أكد على ذلك جلاله الملك حفظه الله في خطابه أمام مؤسستكم المحترمة، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين

المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، عبر تطوير شركات فاعلة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الذاتية والشباب الخريجين والعاملين في القطاع غير المنظم من الولوج للتمويل وخلق فرص الشغل.

وهو مرتبط كذلك بالتفاعل الإيجابي مع التدابير التي جاء بها هذا المشروع من اجل إرساء الثقة، والتأسيس التدريجي لمبدأ المواطنة الجبائية ومساهمة كل المواطنين، كل على قدر إمكانياته في المجهود التنموي الجماعي لبلادنا.

فكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية "إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيدا عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات" انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي.

شكرا على حسن إصغائكم، وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله.